اي طرف ثالث في النزاع (المقاومة الفلسطينية) من اختراق « حدودها » ، فلو اخذنا مثلا التصريحات والبيانات التي صدرت عن اسرائيل والولايات المتحدة بعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية او بعد زيارة الرئيس نيكسون لاسرائيل نجد ان هذه البيانات اكدت بشكل ملحوظ على حماية حدود اسرائيل من العمليات العسكرية لقوات المقاومة الفلسطينية (وان لم تذكر بالاسم) فبعد يوم من توقيع اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها تلقت مذكرة من حكومة الولايات المتحدة تؤكد فيها « عدم اعتبارها للاعمال التي تقوم بها اسرائيل ضد الفدائيين العرب خرقا للاتفاق »(١٩). أما البيان الامريكي — الاسرائيلي المشترك الذي صدر على اثر المحادثات بين الحكومة الاسرائيلية والرئيس نيكسون فقد كان اكثر وضوحا حول هذه النقطة فقد نص ، انه « من واجب كل دولة ان تمتنع عن تشجيع وتنظيم قوات غير نظامية او جماعات مسلحة من ضمنها مرتزقة ، بهدف التسلل الى اراضي دول اخرى . وان الطرفين يدينان ايضا اعمال العنف والرعب التي تؤدي الى وفاة ابرياء »(٢٠). ان هذه الصياغة عندما تتحول الى صياغة قانونية كتلك المستعملة في الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول ستعني ان جميع نشاطات المقاومة المسلحة ستعتبر خرقا وانتهاكا لما سيتم الاتفاق عليه ضمن حالة انهاء الحرب، لهذا فان اسرائيل حريصة على ان تتعهد الدول العربية بالعمل على حظر كل نشاط للمقاومة الفلسطينية ، اي ان اسرائيل ستطلب من الدول العربية معاملة المقاومة الفلسطينية بنفس الطريقة التي تعاملها هي بها ، او بنفس الطريقة التي تعامل بها الدول العربية اي جماعة من « العصابات المسلحة » التي تعتبرها الدول في الاحوال العادية خطرا على مواطنيها وتهديدا لأمنها وسيادتها .

خلاصة

اذا اردنا البقاء في اطار ما هو معقول قانونيا في النزاع العربي — الاسرائيلي فانه لا مناص من الاستنتاج بان انهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل لا يمكن ان يتم الا عن طريق معاهدة صلح ، تكون تكريسا لميزان الخسائر والارباح في الحروب الاربع التي وقعت بين الطرفين خلال ربع قرن . وسوف تتضمن المعاهدة وثائق موقعة تحدد التزامات الدول العربية تجاه سيادة اسرائيل وحدودها الجديدة ، وسوف تستمد قوتها الالزامية من ارادة الدول الموقعة عليها بالاضافة الى الضغوط الدولية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وللرغبة المعنوية للمجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحدة(٢١). ان مؤتمر جنيف للشرق الاوسط القائم على اساس القرار ٢٤٢ يهدف في النهاية الى عقد مثل هذه المعاهدة على ان تشمل قواعدها وبنودها مستقبل القضية الفلسطينية . سواء اشترك طرف فلسطيني في المؤتمر او لم يشترك ، فاذا اشترك فسوف يصبح طرفا قانونيا في المعاهدة تنطبق عليه احكامها وبنودها واذا لم يشترك يصبح طرفا خارجا على المعاهدة ويتوجب على باقي الاطراف تحديد علاقاتها معه بما تقتضيه شروط انهاء حالة الحرب ، وسوف تنطبق عليه شروط المعاهدة بفعل قوة القانون وبالادوات الضاغطة المتوفرة لدى الدول من أجل تطبيق هذه الشروط وفق تفسيراتها ومصالحها.

ويوجد حاليا ثلاثة اتجاهات دولية لانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل :

الاتجاه الاول : ايجاد صيغة قانونية لمعاهدة صلح على اساس مبادىء وشروط القرار ٢٤٢ واعتبار القضية الفلسطينية « مشكلة لاجئين يتوجب على الاطراف ايجاد تسوية عادلة لها » .

الاتجاه الثاني : اشراك منظمة التحرير الفلسطينية طرفا في المعاهدة باعتبار الشعب الفلسطيني طرفا في النزاع وباعتبار قضية فلسطين السبب الرئيسي للحرب ،